جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا/ النجف الاشرف
قسم العلوم السياسية

جدلية الدين والسياسة في النظم السياسية المعاصرة التجربة العراقية أنموذجاً

رسالة تقدَّم بها الطّالب

محمد عصام غانم

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا/ قسم العلوم السياسية

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في النظم السياسية

بإشراف

أ. د. جبار علي عبدالله جمال الدين

أ. د. احمد غالب محيّ

١٤٤٧هـ ٢٠٢٦م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾

﴿سورة النساء:٥٨﴾

إهداء

الى سدرة المنتهى، والرحمة المهداة، نبينا الأكرم محمد (ﷺ)..
إلى أنوار الهدى، وسفن النجاة، أهل بيته الطيبين الطاهرين (ﷺ)..
إلى بقية الله في أرضه، والمؤمَّل لرد المظالم، ونشر لواء العدل والبيان، بلسان الغيب وحجة الله القائم من آل محمد (عجل الله فرجه الشريف)، أرواحنا لتراب مقدمه الفداء..
إلى من أتمثّل بهم خطى الصالحين، وأرجو ببركتهم سداد الرأي والتوفيق..
الى من كلله الله بالهيبة والوقار الى من علمني العطاء بدون انتظار
الى من احمل اسمه بكل افتخار والدي العزيز
الى ملاكي في الحياة الى معنى الحب والى معنى الحنان والتفاني
الى بسمة الحياة وسر الوجود
الى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي
امي الحبيبة
الى كل من وقف الى جنبي وساندني و كان لي دافعاً للإنجاز، ومصدراً للأمل المتجدد.
أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا
سائلًا المولى القدير أن يتقبله بقبول حسن.

شكر وعرفان

بعد رحلة بحثية ممتعة وشاقة، أجد لزاماً عليّ أن أقدم كلمة شكر لمن كان لهم الفضل في إتمام هذا الجهد المتواضع.

أولاً، أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع اساتذتي في قسم العلوم السياسية معهد العلمين للدراسات العليا ؛ لما قدموه لي من بيئة علمية خصبة.

كما أخص بالشكر

المشرف الأستاذ الدكتور (جبار علي عبد الله جمال الدين)

والمشرف الأستاذ الدكتور (احمد غالب محيّ)

لما قدماه من توجيهات علمية دقيقة وملاحظات قيمة ومتابعة كان لها الأثر الكبير في انجاز هذا الرسالة .

ولا يفوتني ان اشكر

الأستاذ المساعد الدكتور (احمد خضير عباس الرماحي)

إلى عائلتي الكريمة، مصدر قوتي وإلهامي، شكراً لكم على كل لحظة دعم ومساندة.

وإلى كل من ساهم بكلمة أو فعل في إنجاز رسالتي هذه ،

أقول لكم: شكراً من القلب.

الملخص

تتمحور الدراسة حول الإشكالية النظرية والتطبيقية للعلاقة بين الدين والسياسة، وذلك من خلال تحليل كيفية إنتاج هذه الجدلية لنظام سياسي هجين في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وما رافق ذلك من صراع على الشرعية وأزمة في بناء الدولة الوطنية. جاءت نتائج الدراسة في الإطار النظري: جدلية المفهوم والمرجعية إذ أثبتت الدراسة وجود تداخل عميق بين مفهومي الدين والسياسة، مما يخلق إشكالاً جوهرياً عند محاولة التوفيق بين "السياسة الشرعية" (ذات المرجعية الإلهية الثابتة) و"الديمقراطية الحديثة" (القائمة على سيادة الشعب المتغيرة).

وكشفت الدراسة أيضًا عن تناقض جوهري في الرؤية للعالم؛ فبينما ينظر الفكر الإسلامي للدين كمنهج شامل للحياة، تقوم الفلسفة الغربية على مبدأ الفصل (العلمانية)، مما يؤصل لجدلية عميقة في سياق دراسة النظم السياسية في العالم الإسلامي.

ومن جانب آخر، نماذج المقارنة العلمانية المُدارة مقابل الدولة الدينية، والنموذج التركي (العلمانية المُدارة) يقوم على إدارة الدولة للدين ("الديانت")، مما يخلق نموذج "الحياد النشط". وقد أدى صعود الإسلام السياسي (العدالة والتنمية) إلى إعادة توظيف الدين ثقافياً، مما زاد التوتر بين الهوية العلمانية والهوية الإسلامية المحافظة دون إلغاء العلمانية.

أما النموذج الإيراني (الدولة الدينية)، فيقوم على دمج الدين في بنية الدولة عبر "ولاية الفقيه". ويعاني هذا النظام من ازدواجية شرعية حادة (الجمهورية – الإسلامية)، مما يخلق صراعاً مؤسسياً بين المؤسسات المنتخبة والمعيّنة، ويجعل الهوية الدينية محور الصراع مع تيارات الإصلاح والأقليات.

أما في التجربة العراقية مع الخصوصية والنظام الهجين، يختلف العراق جوهرياً عن النموذجين السابقين، فهو ليس دولة دينية (إيران) ولا علمانية (تركيا)، بل نظام سياسي هجين

(مختلط) يجمع شكلياً بين الديمقراطية التوافقية والمرجعية الدينية. والنتائج المؤسسية والدستورية (ازدواجية الشرعية): أدى دستور ٢٠٠٥ إلى خلق صيغة هجينة (الإسلام مصدر أساسي + التعددية) أسست لـ "دولة توافقية "، مما أضعف الدولة الوطنية.

وأما النتائج المتعلقة بالفاعلين الدينيين (دور مزدوج)، فالمرجعية الدينية (النجف): مارست دوراً استثنائياً كـ "سلطة معنوية عليا" ساهمت في استقرار البلاد (فتوى الجهاد الكفائي)، لكن تدخلها جعلها مركز ثقل سياسي موازٍ للدولة. وبعض الأحزاب الإسلامية: هيمنت على السلطة بعد ٢٠٠٣، لكنها حوّلت السياسة إلى صراع على المغانم، مما عمّق الانقسام وحوّل مؤسسات الدولة إلى غنائم حزبية.

وحول النتائج المجتمعية والهوياتية (أزمة شرعية مركبة)، فتآكل الهوية الوطنية وتسييس الدين والمذهب أدى إلى تعميق الانتماءات الفرعية (الطائفية والعرقية) على حساب المواطنة المتساوية.

أزمة الثقة: تجلت الفجوة بين السلطة والمجتمع في احتجاجات ٢٠١٩-٢٠٢٠، التي كشفت عن أزمة شرعية حادة بسبب الفساد والمحاصصة. ومن ناحية التأثير الإقليمي، تحول العراق إلى ساحة للصراع الجيوسياسي، مما عمّق الاستقطاب الداخلي عبر توظيف الدينية.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
الاهداء	ب
الشكر والعرفان	ت-ث
المستخلص	ج-ح
المقدمة	١-١٠
الفصل الأول **الإطار المفاهيمي النظري والمنهجي**	١١-٤٥
المبحث الأول: **مفهوم الدين**	١٢-٢٠
المطلب الأول: مفهوم الدين في اللغة والاصطلاح	١٣-١٦
أولاً: مفهوم الدين لغة	١٣-١٤
ثانيًا: مفهوم الدين اصطلاحًا	١٤
ثالثا: مفهوم الدين في الاجتماع والفلسفة والانثروبولوجيا	١٤-١٦
المطلب الثاني: مفهوم الدين وعناصره في الإسلام	١٦-٢٠
المبحث الثاني: **مفهوم السياسة والجدل في الفكر السياسي الغربي و الإسلامي**	٢١-٣٣
المطلب الأول: مفهوم السياسة في الفكر السياسي الغربي والإسلامي	٢١-٣٠
المطلب الثاني: مفهوم الجدل في الفكر السياسي الغربي والإسلامي	٣٠-٣٣
أولًا: مفهوم الجدل في الفكر السياسي الغربي	٣١-٣٢
ثانياً: مفهوم الجدل في الفكر السياسي الإسلامي	٣٢-٣٢
المبحث الثالث: **مفهوم الدولة وعلاقتها بالدين واشكالية الشرعية والعلمانية**	٣٣-٣٩
المطلب الأول: مفهوم الدولة وعلاقتها بالدين	٣٣-٣٥
المطلب الثاني: إشكالية الشرعية والعلمانية مفهومها وتطبيقاتها واقسامها ونماذجها	٣٥-٣٩
المبحث الرابع: **مفهوم الديمقراطية في السياق العراقي والنظريات الغربية والإسلامية**	٤٠-٤٥
المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية في السياق العراقي	٤٠-٤١

المطلب الثاني: النظريات الغربية والإسلامية في العلاقة بين الدين والسياسة ومنهجها التأريخي	٤٢-٤٥
الفصل الثاني **جدلية العلاقة بين الدين والسياسة في النظم السياسية المعاصرة**	٤٦-٧١
المبحث الأول: الدين في النموذج التركي المعاصر	٤٨-٥٥
المطلب الاول: العلمانية التركية وحدودها	٤٩-٥٠
المطلب الثاني: دور حزب العدالة والتنمية في إعادة توظيف الدين سياسيًا	٥١-٥٣
المطلب الثالث: تأثير الدين في الهوية الوطنية والسياسات العامة	٥٣-٥٥
المبحث الثاني: الدين في النموذج الإيراني المعاصر	٥٦-٦٣
المطلب الأول: ولاية الفقيه كأساس للشرعية السياسية	٥٦-٥٨
المطلب الثاني: دور المؤسسة الدينية في الحكم	٥٨-٦٠
المطلب الثالث: العلاقة بين الجمهورية والإسلامية في النظام الإيراني	٦٠-٦١
المطلب الرابع: أثر الدين في التشريع والسياسة الخارجية والهوية الوطني	٦١-٦٣
المبحث الثالث: التحديات النظرية لجدلية الشرعية والهوية الوطنية ودور المرجعيات الدينية	٦٤-٧١
المطلب الاول: مفهوم الهوية الوطنية وتحولاتها في ايران وتركيا	٦٥-٦٦
المطلب الثاني: العلاقة النظرية بين الدين والدولة	٦٧-٦٩
المطلب الثالث: موقع المرجعيات الدينية ضمن بناء الشرعية والهوية في ايران وتركيا	٧٠-٧١
الفصل الثالث **جدلية الدين والسياسة في التجربة العراقية بعد عام ٢٠٠٣م**	٧٢-٩٥
المبحث الأول: الدين والسياسة في النظام السياسي العراقي الجديد	٧٣-٨٥
المطلب الأول: الإطار الدستوري والمؤسسي لعلاقة الدين بالسياسة في العراق الجديد	٧٣-٨٠
المطلب الثاني: دور الفاعلين الدينيين الأحزاب (التأزيم السياسي) و المرجعية (الاستقرار السياسي)	٨٠-٨٥
المبحث الثاني: تداعيات جدلية الدين والسياسة على الاستقرار السياسي وآفاق المستقبل	٨٦-٩٥
المطلب الأول: إشكالية الشرعية السياسية في الواقع السياسي المعاصر	٨٦-٩٠
الفرع الأول: المنهج التاريخي وتحليل الخطاب السياسي والديني في العراق	٨٨-٨٩

أولا: تتبع تطور العلاقة بين الدين والسياسة في العراق منذ العهد العثماني حتى ٢٠٠٣	٨٨-٨٩
ثانيا: تحليل الخطاب السياسي والديني في العراق بعد ٢٠٠٣	٨٩
الفرع الثاني: دور الدين في تشكيل الهوية السياسية في العراق	٩٠
المطلب الثاني: الدور السياسي والاجتماعي للمرجعيات الدينية في الواقع العراقي	٩١-٩٥
الخاتمة	٩٦-٩٩
المصادر والمراجع	١٠٠-١٠٧
Abstract	A-B

المقدمة

تشكل العلاقة بين الدين والسياسة إحدى أقدم الإشكاليات الفكرية وأكثرها تعقيداً في تاريخ الأنظمة السياسية، حيث تتجاذبها رؤى متباينة تتراوح بين الدعوة للفصل التام بين المجالين، وصولاً إلى الدعوة لدمجهما في منظومة واحدة. وفي العقود الأخيرة، عاد هذا الجدل ليحتل مركز الصدارة في حقل الدراسات السياسية، خاصة بعد تصاعد ظاهرة التيارات الدينية السياسية وتأثيرها على تشكيل النظم السياسية في العديد من دول العالم.

تتجلى إشكالية العلاقة بين الدين والدولة في العالم المعاصر في عدة مستويات؛ فبينما تتبنى بعض النظم العلمانية الصارمة مبدأ الفصل الكامل بين الدين والسياسة، تسعى أخرى إلى إيجاد صيغ توفيقية تسمح بتأثير القيم الدينية في الحياة العامة مع الحفاظ على طابع الدولة المدنية. وفي الطرف المقابل، توجد نماذج تدمج الدين والدولة في كيان واحد، حيث تكون الشريعة المصدر الأساسي للتشريع والحكم.

وفي هذا السياق، تقدم التجربة العراقية بعد عام ٢٠٠٣م. نموذجاً حياً لاستكشاف تعقيدات هذه الجدلية وتجلياتها العملية. فبعد عقود من حكم علماني تحت نظام السابق ، شهد العراق تحولاً جذرياً نحو نظام سياسي حاول الجمع بين الديمقراطية البرلمانية والمكون الديني كعامل رئيس في الهوية والتشريع والحكم. هذا التحول أفرز واقعاً سياسياً فريداً، حيث أصبح الانتماء الطائفي والمذهبي عاملاً حاسماً في التمثيل السياسي وتوزيع السلطة، بينما ظل الدستور العراقي يحمل في طياته إشكاليات تتعلق بهوية الدولة ومصادر التشريع.

من خلال دراسة التجربة العراقية، يمكن استكشاف كيفية تفاعل المكونات الدينية مع آليات الدولة الحديثة، وكيف أثرت المرجعيات الدينية في صنع القرار السياسي، وكيف تعاملت النخب السياسية مع تحديات بناء دولة وطنية في مجتمع متعدد الطوائف والأديان.

بهذا، تمثل التجربة العراقية مختبراً سياسياً واجتماعياً ثرياً لفهم أبعاد العلاقة بين الدين والسياسة في ظل التحولات الكبرى التي تشهدها المنطقة العربية، وتقدم دروساً مهمة حول إمكانيات وتحديات بناء نظم سياسية مستقرة في مجتمعات ذات تنوع ديني وطائفي.

أولا: أهمية الدراسة

يمثل العراق نموذجاً فريداً في تنوعه المذهبي والديني والإثني، مما يجعل دراسة العلاقة بين الدين والسياسة فيه مدخلاً أساسياً لفهم طبيعة التوازنات الداخليّة المعقّدة. فالتجربة العراقية في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣م. تُشكّل مختبراً سياسياً حياً، يمكن من خلاله تتبّع تأثير الدين العميق في صياغة الدستور، وإدارة مؤسسات الدولة، وإعادة تعريف الهوية الوطنية في ظلّ نظام جديد.

وتكمن أهمية الدراسة في كونها تسلّط الضوء على واحدة من أعمق الإشكاليات الفكرية والسياسية في العراق المعاصر، و تساهم في تحليل تداعيات هذا التداخل بين المجالين الديني والسياسي على سياسات الدولة العامة، وبناء المؤسسات، واستقرار المسار الديمقراطي الهشّ. وبناءً عليه، ستعمل هذه الدراسة على تقديم قراءة نقدية للتجربة العراقية، في ظلّ هذا التداخل الذي يشكّل تحدياً جوهرياً لنظام الحكم وللسؤال عن الهوية الحقيقية للدولة.

ولذلك تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة أبعاد نظرية وعملية، تتلخص فيما يلي:

١- **الأهمية النظرية والمعرفية:** إثراء الحقل الأكاديمي إذ تسهم الدراسة في إغناء النقاش الأكاديمي حول إشكالية العلاقة بين الدين والدولة في عالم ما بعد الصراعات، من خلال تقديم نموذج تطبيقي غني بالتعقيدات والدروس.

٢- **الأهمية العملية والتطبيقية:** تحليل الإخفاقات والنجاحات من خلال ما تقدم الدراسة تحليلاً نقدياً للسياسات والممارسات التي تم تبنيها في العراق منذ ٢٠٠٣م، مما يساعد في تحديد مواطن الخلل وأسباب الأزمات المتكررة في بناء الدولة واستقرارها.

٣- **الأهمية السياسية والاجتماعية:** تبحث الدراسة من خلال فهم دور الفواعل الدينية في تأثير المرجعيات الدينية والأحزاب ذات الخلفية المذهبية في صنع القرار السياسي وتشكيل الرأي العام، وهو أمر حيوي لفهم ديناميكيات القوة في العراق.

ثانيًا: أهداف الدراسة:

الهدف الرئيس هو تحليل طبيعة العلاقة الجدلية بين الدين والسياسة في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، وفهم تداعياتها على بناء الدولة واستقرارها، من خلال تحليل الإطار الدستوري والقانوني الذين ينظم العلاقة بين الدين والدولة، وتشخيص مظاهر التداخل الديني السياسي في المؤسسات الحكومية، وفهم دور العامل الديني في تشكيل هوية النظام السياسي، واستشراف مستقبل العلاقة بين الدين والسياسة في العراق في المدى المتوسط، والعمل على اقتراح آليات لتحقيق توازن أكثر استقراراً في بنية النظام السياسي والدولة، من خلال عملية الرصد والتحليل للتطورات الحاصلة منذ العام ٢٠٠٣م .

ثالثا: اشكالية الدراسة

يبدأ إشكال البحث بمحاولة الإجابة عن السؤال المركزي الذي يتصدر عنوان الرسالة، وينبثق عن هذا السؤال الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية، تتعلق بأبعاد هذه الجدلية ومآلاتها، وما إذا كانت قد أسهمت في تحقيق الاستقرار أم أدت إلى تكريس مظاهر الفوضى وعدم الاستقرار.

وفي هذا الإطار، تتجسد إشكالية الدراسة بشكل أوضح عند اتخاذ التجربة العراقية نموذجًا للتحليل، إذ شهد العراق تحولات سياسية كبرى أفرزت نظامًا سياسيًا جديدًا اتسم بحضور واضح للعامل الديني في بنية السلطة والمؤسسات السياسية. ومن هنا تنطلق الإشكالية في التساؤل عن طبيعة هذه الجدلية في التجربة العراقية: هل أسهم تداخل الدين والسياسة في بناء نظام ديمقراطي حديث يستند إلى التعددية والمواطنة، أم أنه أفضى إلى نشوء نظام سياسي هجين يجمع بين آليات ديمقراطية شكلية وممارسات ذات طابع ديني أو عرقي؟

ومن خلال ما تقدم، سوف نضع مجموعة تساؤلات فرعية / كالتالي:

١- ما العوامل التاريخية والسياسية التي أسهمت في تشكيل العلاقة بين الدين والسياسة في الفكر السياسي المعاصر في العراق؟

٢- كيف انعكس تداخل الدين والسياسة على بنية النظام السياسي العراقي بعد التحولات السياسية؟

٣- هل أسهمت هذه الجدلية في دعم الاستقرار والتحول الديمقراطي أم في إنتاج نظام سياسي مختلط؟

رابعًا: فرضيات الدراسة.

يفترض الباحث أن العلاقة غبر المحسومة ببن الدين والسياسة في العراق أدت إلى زعزعة استقرار النظام السياسي، وأسهمت في إنتاج سلطات متعددة المرجعيات، مما أثر على فاعلية الدولة ومؤسساتها وأدى إلى إضعاف النظام، وبالتالي عدم وجود هوية حقيقة لطبيعة هذا النظام الأمر الذي قيد مؤسسات الدولة وأدى إلى حالة عدم الإستقرار .

ويمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسة

تفترض الدراسة أن جدلية العلاقة بين الدين والسياسة في النظم السياسية المعاصرة تتجلى في تداخل معقّد بين البعدين الديني والسياسي، وقد اتخذت في التجربة العراقية طابعًا خاصًا أسهم في تشكيل نظام سياسي ذي سمات مختلطة، يجمع بين الآليات الديمقراطية الحديثة والمرجعيات الدينية.

الفرضيات الفرعية

١- تفترض الدراسة أن العوامل التاريخية والسياسية، ولا سيما الإرث التاريخي للدولة، وطبيعة التحولات السياسية، أسهمت بصورة مباشرة في ترسيخ حضور الدين في الفكر والممارسة السياسية المعاصرة في العراق.

٢- تفترض الدراسة أن تداخل الدين والسياسة بعد التحولات السياسية انعكس على بنية النظام السياسي العراقي من خلال تعزيز دور الفاعلين الدينيين في المؤسسات السياسية وصياغة العملية السياسية.

٣- تفترض الدراسة أن هذه الجدلية لم تؤدِّ إلى تحقيق استقرار سياسي أو تحول ديمقراطي كامل، بل أسهمت في إنتاج نظام سياسي مختلط تتداخل فيه الممارسات الديمقراطية مع الاعتبارات الدينية والطائفية.

خامسًا: مناهج الدراسة

فيما يلي شرح لمناهج البحث العلمي:

١- المنهج الوصفي – التحليلي

يهتم البحث من خلال هذا المنهج بوصف الظاهرة كما هي في الواقع، ثم تحليل عناصرها والعلاقات بينها. وثم يقوم بتطبيقه على الموضوع في وصف طبيعة العلاقة بين الدين والسياسة في النظم السياسية المعاصرة، وتحليل دور الدين في النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣م.، ودراسة الدستور العراقي، والأحزاب الدينية، والمؤسسات السياسية ذات الطابع الديني. وأهميته في البحث لما يساعد على فهم الإطار العام للجدلية القائمة بين الدين والسياسة دون إصدار أحكام مسبقة.

٢- المنهج التاريخي

يعتمد هذا المنهج على دراسة الأحداث الماضية لفهم جذور الظاهرة وتطورها عبر الزمن، وثم تطبيقه على الموضوع في محاور تتبع تطور العلاقة بين الدين والسياسة في العراق من العهد الملكي، مرورًا بالنظام الجمهوري، وصولًا إلى النظام السياسي بعد ٢٠٠٣م، وبيان كيف أثرت التحولات السياسية على دور المرجعيات الدينية والمؤسسات الدينية في الحكم. وتكمن أهميته في كشف الخلفيات التاريخية التي تفسر الوضع السياسي والديني الراهن.

٣- المنهج المقارن

يقوم هذا المنهج بمقارنة ظواهر متشابهة في نظم سياسية مختلفة لاستخلاص أوجه الشبه والاختلاف. وبعد ذلك يبادر بتطبيقه على الموضوع في مقارنة التجربة العراقية مع تجارب دول معاصرة أخرى في العلاقة بين الدين والسياسة (كنموذج الدولة الدينية والدولة المدنية)، ومقارنة التيارات السياسية الدينية والعلمانية داخل النظام السياسي العراقي. وأهميته بما يساعد على تقييم خصوصية التجربة العراقية ضمن السياق العالمي.

١- منهج دراسة الحالة

من خلال هذا المنهج يركز على دراسة حالة واحدة بعمق وشمولية. وبعد ذلك يتناول تطبيقه على الموضوع في اعتبار العراق حالة دراسية لفهم جدلية الدين والسياسة، وتحليل تأثير

الطائفية السياسية، والمرجعيات الدينية، والانتخابات، والدستور. وتكمن أهميته بما يوفر فهمًا معمقًا للتجربة العراقية باعتبارها نموذجًا معاصرًا معقدًا.

سادسًا: هيكلية الدراسة

جاءت الدراسة عبر مقدمة شاملة حول موضوع الدراسة، وتليها فصول ثلاثة وخاتمة لتعبر عن النتائج الحاصلة من الدراسة ومجموعة من المقترحات، كالتالي:

الفصل الأول: **الإطار المفاهيمي النظري والمنهجي**

وقد تم تقسيم الفصل الى مباحث اربعة، اهتم المبحث الأول ببيان مفهوم الدين، اما المبحث الثاني فقد خصص لبيان مفهوم السياسة والجدل في الفكر السياسي الغربي والإسلامي ومن خلال المبحث الثالث تم بيان مفهوم الدولة الحديثة وعلاقتها بالدين واشكالية الشرعية والعلمانية، واما المبحث الرابع فقد تناول مفهوم الديمقراطية في السياق العراقي والنظريات الغربية والإسلامية . وهذا الإطار المفاهيمي يهيئ الأرضية الفكرية لفهم جدلية الدين والسياسة بوصفها إشكالية نظرية، ويسهم بشكل غير مباشر في الإجابة عن السؤال الرئيس من خلال ضبط المفاهيم وتحليلها.

الفصل الثاني: **جدلية العلاقة بين الدين والسياسة في النظم السياسية المعاصرة**:

وقد تضمن ثلاثة مباحث: المبحث الأول: الدين في النموذج التركي المعاصر. يسهم هذا المبحث في توضيح أشكال مختلفة من العلاقة بين الدين والسياسة. ويساعد في بناء معيار تحليلي يُستخدم لاحقًا لفهم الحالة العراقية، ويرتبط بالسؤال الرئيس من حيث الأنماط العامة لجدلية الدين والسياسة.

المبحث الثاني: الدين في النموذج الإيراني المعاصر . يمهد لتوضيح آثار الجدلية على الاستقرار والتحول الديمقراطي، ويوضح الإشكاليات التي قد تنتج عن تسييس الدين أو تديين السياسة.

المبحث الثالث: التحديات النظرية لجدلية الشرعية والهوية الوطنية ودور المرجعيات الدينية. مهتماً ببيان جملة التحديات النظرية لأنظمة الحكم المقارنة وأبرز تحديات الشرعية والهوية .

الفصل الثالث: **جدلية الدين والسياسة في التجربة العراقية بعد عام ٢٠٠٣م**.

وهذا الفصل منعدٌ للإجابة التطبيقية المباشرة عن السؤال الرئيس والأسئلة الفرعية ، وقد جاء على مبحثين:

المبحث الأول: الدين والسياسة في النظام السياسي العراقي الجديد. يشرح دور المرجعية الدينية، انعكاسات المرجعية على دستور ٢٠٠٥، الأحزاب السياسية الإسلامية، من خلال تحليل العوامل التاريخية والسياسية، ودراسة بنية النظام السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣م.

المبحث الثاني: تداعيات جدلية الدين والسياسة على الاستقرار السياسي وآفاق المستقبل . يشرح موضوعات الدين والسياسة، الانتخابات، الطائفية السياسية، إشكالية الهوية، ويقيّم ما إذا كانت هذه الجدلية قد أسهمت في تعزيز الاستقرار والتحول الديمقراطي، أم إنتاج نظام سياسي مختلط تتنازعه الاعتبارات الدينية والسياسية والطائفية.

سابعًا: الدراسات السابقة

يتناول هذا القسم أبرز الدراسات التي عالجت جدلية العلاقة بين الدين والسياسة، سواء على المستوى النظري العام، أم في إطار النظم السياسية المعاصرة، أو تلك التي ركزت بصورة مباشرة على التجربة العراقية.

١- دراسة عزمي بشارة: الدين والعلمانية في سياق تاريخي

موضوع الدراسة: تناولت الدراسة العلاقة الجدلية بين الدين والسياسة في الفكر السياسي الغربي والعربي، مع تحليل مفهوم العلمانية وتحولاته.

أهم نتائج الدراسة: الدين لم يكن غائبًا عن المجال السياسي حتى في الدول الحديثة. والإشكال لا يكمن في وجود الدين، بل في توظيفه السياسي.[١]

٢- دراسة وائل حلاق: الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة

موضوع الدراسة: نقد نموذج الدولة الحديثة من منظور إسلامي، وتحليل استحالة التوفيق بين الدولة القومية الحديثة والحكم الديني. ومن أهم النتائج أن الدولة الحديثة تتعارض بنيويًا مع المرجعيات الدينية التقليدية، وتسييس الدين يؤدي إلى إضعافه أخلاقيًا. [٢]

٣- دراسة حول تركيا وإيران كنموذجين

موضوع الدراسة: مقارنة بين النموذج العلماني تركيا والنموذج الديني إيران في إدارة العلاقة بين الدين والسياسة. ومن أهم النتائج إن تركيا تمثل نموذجًا لتقييد الدين سياسيًا داخل إطار دستوري علماني. وإيران تمثل نموذج دمج الدين بالسلطة السياسية عبر ولاية الفقيه.[٣][٤]

٤- دراسة فالح عبد الجبار:

العمامة والأفندي، موضوع الدراسة تحليل دور رجال الدين والنخب المدنية في العراق، وتحوّل المرجعية الدينية إلى فاعل سياسي. ومن أهم النتائج ان المرجعية الدينية لعبت دورًا محوريًا بعد ٢٠٠٣م، ونشوء توازن معقّد بين الدولة والمرجعية.[٥]

٥-دراسة عن النظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣م.

---

[١] عزمي بشارة، الدين والعلمانية في سياق تاريخي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٥م.

[٢] وائل حلاق، الدولة المستحيلة، ترجمة: أحمد موصللي، جامعة كولومبيا للنشر بالولايات المتحدة، أمريكا، ٢٠١٣.

[٣] كدي نيكي، إيران والسياسة الدينية، منشورات آمازون، أميركا ،٢٠١١ ، ٨/ ١٢/ ٢٠٢٥.

[4] Hale William, Turkish Politics and the Military Psychology Press, America , 1994.

[٥] فالح عبد الجبار، العمامة والأفندي، ترجمة: أمجد حسين، دار المدى، بيروت، منشورات الجمل، بغداد، ٢٠٠٩.

موضوع الدراسة تحليل بنية النظام السياسي العراقي، ودور الأحزاب الإسلامية والطائفية السياسية. ومن أهم النتائج ان النظام السياسي العراقي يتسم بازدواجية دينية – مدنية، الطائفية السياسية أضعفت مفهوم المواطنة.[٦][٧]

شكّلت الدراسات السابقة أساسًا معرفيًا مهمًا للبحث الحالي، وأسهمت في توجيه إشكاليته وبناء إطاره النظري والمنهجي، غير أن التحولات المستمرة في الواقع السياسي العراقي تفرض الحاجة إلى دراسات جديدة تتجاوز الوصف إلى التحليل والتفسير، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقه في الفصول اللاحقة.

---

[٦] عقيل ابراهيم حسين، النظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣ ، مجلة الجامعة العراقية، العدد: ٥٧ ، بغداد، ٢٠٢٢ ، ج ١، ص: ٥٧٣.

[7] Dodge، Toby. Iraq: From War to a New Authoritarianism، America، Routledge، 2012